

سياسة إدارة المخاطر

تاريخ 2024-5-24م

رقم 2024-2

تم اعتمادها في اجتماع مجلس الإدارة

جدول المحتويات
مقدمة
أولاً: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر
ثانياً: تعريف الخطر وإدارة المخاطر
ثالثاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية
رابعاً: لجنة إدارة المخاطر ومهامها
خامساً: دور مجلس الإدارة
سادساً: مجموعة المخاطر التي تواجه جمعية خطى الأهلية
سابعاً: آلية عمل إدارة المخاطر بالجمعية

مقدمة:

في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها المملكة في مختلف المجالات، وازدياد دور القطاع غير الربحي في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، أصبحت الحاجة ملحة لدى الجمعيات الأهلية إلى تطوير أنظمتها الداخلية بما يضمن استدامة أعمالها وتحقيق أهدافها بكفاءة. وانطلاقاً من دور جمعية خطى الأهلية في تعزيز نمط الحياة الصحي والنشط، ودعم المجتمعات الرياضية التطوعية، فقد بات من الضروري اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر التي قد تواجه الجمعية في مجالاتها الإدارية، والمالية، والتنظيمية، والبرامجية، لضمان الاستمرارية والتميز المؤسسي في الأداء.

أولاً: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر

تهدف هذه السياسة إلى:

- توضيح مفهوم الخطر وإدارة المخاطر والغرض منها داخل الجمعية.
- تحديد منهجية جمعية خطى الأهلية في التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها والسيطرة عليها.
- توثيق الأدوار والمسؤوليات للأطراف ذات العلاقة بإدارة المخاطر.
- تعزيز ممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بما ينسجم مع أفضل الممارسات الإدارية.
- وضع إطار شامل لتقييم فعالية الضوابط الداخلية والإجراءات الرقابية التي تكفل استدامة عمل الجمعية وتحقيق أهدافها الرياضية والمجتمعية.

ثانياً: تعريف الخطر وإدارة المخاطر

الخطر:

هو أي حدث محتمل قد يؤثر سلباً على قدرة الجمعية في تحقيق أهدافها أو تنفيذ برامجها وأنشطتها بالشكل المطلوب.

وقد يكون الخطر مالياً أو إدارياً أو تشغيلياً أو مرتبطاً بالسمعة أو بالالتزام التنظيمي أو حتى بالمخاطر الميدانية أثناء الأنشطة الرياضية.

إدارة المخاطر:

هي العملية التي يتم من خلالها تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر المحتملة التي تواجه الجمعية، ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها أو السيطرة عليها، بما يضمن استمرارية الأنشطة وتحقيق الأهداف بأمان وكفاءة.

تعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً في النمو المؤسسي للجمعية، إذ لا تهدف إلى تجنب المخاطر تماماً، بل إلى التعامل معها بذكاء ومرونة بما يُمكن الجمعية من الاستمرار في أنشطتها وتحقيق نتائج إيجابية مستدامة.

ثالثاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية

تُعتبر إدارة المخاطر جزءاً رئيسياً من نظام الرقابة الداخلية، حيث تسهم في رفع كفاءة الأداء وضمان الامتثال للسياسات والأنظمة.

وتعمل إدارة المخاطر بشكل تكاملي مع الرقابة الداخلية لتحقيق ما يلي:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الإداري والمالي.
- دعم التخطيط الاستراتيجي وتحقيق أهداف الجمعية الرياضية والمجتمعية.

- تحديد وتحليل المخاطر التشغيلية المرتبطة بتنظيم الفعاليات الرياضية أو التعامل مع المتطوعين والمستفيدين.
- ضمان استخدام الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية.
- وترتكز العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على العناصر التالية:
- السياسات والإجراءات المعتمدة في الجمعية.
- خطط الأنشطة والمبادرات الرياضية والبرامج التطوعية.
- السجلات والتقارير الدورية الخاصة بالمخاطر والأداء.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر ومهامها

- تسعى الجمعية لتشكيل لجنة لإدارة المخاطر في الجمعية برئاسة المدير التنفيذي وعضوية من يرشحه المجلس وتتولى اللجنة المهام التالية:
- إعداد خطة شاملة لإدارة المخاطر في الجمعية ورفعها لاعتماد مجلس الإدارة.
 - تنفيذ الإجراءات الرقابية ومتابعة تطبيقها في الإدارات والبرامج المختلفة.
 - مراقبة المخاطر الكبرى التي قد تؤثر على استمرارية الأنشطة أو على سمعة الجمعية.
 - مراجعة كفاءة وفعالية نظام إدارة المخاطر بشكل دوري وتقديم التوصيات اللازمة.
 - رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة تتضمن أبرز التحديات والمخاطر والإجراءات المتخذة حيالها.
 - الاستعانة بخبراء واستشاريين خارجيين عند الحاجة لتقييم الأداء أو دراسة المخاطر التخصصية.

خامساً: دور مجلس الإدارة

- يتحمل مجلس إدارة الجمعية المسؤولية العليا في الإشراف على تطبيق سياسة إدارة المخاطر، ويضطلع بالمهام التالية:
- اعتماد السياسة العامة لإدارة المخاطر ومتابعة تنفيذها.
 - دعم ثقافة الوعي بالمخاطر لدى منسوبي الجمعية والعاملين والمتطوعين.
 - تحديد درجة المخاطرة المقبولة في تنفيذ أنشطة الجمعية وبرامجها.
 - متابعة التقارير المقدمة من لجنة إدارة المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.
 - ضمان التوازن بين الطموح في تحقيق أهداف الجمعية وبين السيطرة على المخاطر المرتبطة بها.

سادساً: مجموعة المخاطر التي تواجه جمعية خطى الأهلية

تواجه الجمعية مجموعة من المخاطر المرتبطة بطبيعة عملها الرياضي والمجتمعي، ومن أبرزها:

1. المخاطر المالية:
 - محدودية مصادر التمويل وعدم استدامة الدعم المالي للمشاريع والفعاليات.
 - الاعتماد الكبير على الرعايات والدعم الخارجي دون وجود مصادر دخل ثابتة.
2. المخاطر الإدارية:
 - نقص الكفاءات المتخصصة في إدارة الفعاليات الرياضية أو التطوعية.
 - ارتفاع معدل دوران الموظفين والمتطوعين.
3. المخاطر التشغيلية:
 - احتمالية تعطل الأنشطة أو إلغائها لأسباب تنظيمية أو طارئة (مثل الأحوال الجوية).
 - ضعف التنسيق بين الفرق التنظيمية أثناء تنفيذ الفعاليات.
4. المخاطر المجتمعية:
 - ضعف الإقبال من الفئات المستهدفة على المشاركة في بعض الأنشطة.
 - التحديات الصحية أو الإصابات المحتملة أثناء ممارسة الأنشطة الرياضية.
5. المخاطر الاستراتيجية:
 - عدم توافق بعض البرامج أو المبادرات مع مستهدفات رؤية 2030.
 - قصور في بناء الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية أو الداعمة.

سابعاً: آلية عمل إدارة المخاطر بالجمعية

- تحديد المخاطر في جميع أنشطة الجمعية بشكل دوري.
- تصنيف المخاطر وفقاً لدرجة التأثير والاحتمالية (عالية – متوسطة – منخفضة).
- وضع خطط استجابة وإجراءات للحد من كل نوع من أنواع المخاطر.
- متابعة تنفيذ الخطط وتحديثها بناءً على المستجدات.
- إعداد تقارير دورية ترفع للجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.